محضر اجتماع
الجمعية العامة العادية
المنعقدة في ٣٠ مارس ٢٠٢١

انعقدت الجمعية العامة العادية لمساهمي البنك التجاري الدولي (مصر) في تمام الساعة الثانية والنصف ظهر يوم الثلاثاء، الموافق ٣٠ مارس ٢٠٢١ وذلك بمقر البنك بالحي المالي بالقرية الذكية، منطقة F١٠ مبنى B-٢٠١٩ (الكيلو ٢٨ طريق القاهرة - الإسكندرية الصحراوي)، محافظة الجيزة، وذلك بناء على دعوة السيد الأستاذ/ شريف سمير محمود سامي - رئيس مجلس الإدارة - والتي نشرت بجريدتي الأهرام والشروق بتاريخ ٨ مارس ٢٠٢١ (إخطار أول)، وجريدتي الجمهورية والشروق، بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٢١ (إخطار ثاني).

ونظراً للظروف الحالية وتماشياً مع توجهات الدولة للحد من التجمعات نظراً للإجراءات الاحترازية المتخذة لمواجهة جائحة كورونا، وفي ضوء قرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ١٦٠ الصادر بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢٠، تم عقد الاجتماع والمشاركة فيه من خلال وسائل الاتصال الحديثة باستخدام تقنية E-magles. وحضر السادة المساهمين من خلال المنصة الالكترونية، إلا أن عدد حدود من المساهمين أصروا على الحضور فعلياً، وتم تسجيل واستيفاء بيانات هؤلاء المساهمين متضمناً شهادات تجميد الأسهم من خلال المنصة الالكترونية عبر الرابط المخصص لذلك وهو "rebrand.ly/cibbank"، وتم التصويت عن بعد الكترونياً من قبل كافة المساهمين الحاضرين.

وإعمالاً لنص المادة "٤١" من النظام الأساسي للبنك، فقد رأس الاجتماع السيد الأستاذ/ شريف سمير محمود سامي، رئيس مجلس الإدارة.

والتزاماً بنص المادة "٦٠" من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، فقد حضر الاجتماع إضافة إلى رئيس مجلس الإدارة أعضاء مجلس الإدارة الآتي أسماؤهم حضوراً فعلياً:

- السيد الأستـــاذ/ حسين محمد ماجد حسين أباظة - المسئول التنفيذي الرئيسي وعضو مجلس الإدارة
- الأستاذة الدكتورة/ أماني محمد نجيب أبو زيد - عضو غير تنفيذي ومستقل
- السيدة الأستـــاذة/ ماجدة رأفت جندي حبيب - عضو غير تنفيذي ومستقل

كما حضر الاجتماع أعضاء مجلس الإدارة الاتي أسماؤهم عن طريق الاتصال المرئي:

- السيد الأستـــاذ/ باريش داتاترايا سوكتانكار - عضو غير تنفيذي ومستقل
- السيد الأستـــاذ/ راجيف كريشان لان كاكار - عضو غير تنفيذي ومستقل
- السيد الأستـــاذ/ جـــاي-مايكل باسلو - عضو غير تنفيذي ومستقل
- السيد الأستـــاذ/ طارق عبد الحميد رشدي - عضو غير تنفيذي ومستقل

كما حضر الاجتماع السادة مراقبا حسابات البنك:

- السيد الأستاذ/ كامل مجدي صالح الشريك التنفيذي بمكتب ديلويت - صالح وبرسوم وعبد العزيز- محاسبون ومراجعون.
- السيد الأستاذ/ تامر صلاح الدين عبد التواب – الشريك بمكتب برايس وتر هاوس كوبرز عزالدين ودياب وشركاهم محاسبون قانونيون.

كما حضر الاجتماع:

- السيد الأستاذ/ محمد على - وكيل محافظ قطاع المراجعة الداخلية بالبنك المركزي المصري.
- السيد الأستاذ/ أشرف بهي الدين - وكيل محافظ مساعد قطاع الرقابة والإشراف بالبنك المركزي المصري.
- السيد الأستاذ/ حسام عبد العزيز طه - أخصائي اول تفتيش ورقابة بالهيئة العامة للرقابة المالية.

واستهل السيد رئيس مجلس الإدارة الاجتماع مرحباً بالمساهمين والحاضرين، ومهنئاً الجميع بمناسبة قرب حلول شهر رمضان الكريم، وعيد القيامة المجيد. وأعلن سيادته حضور كافة أعضاء مجلس الإدارة سواء حضور فعلياً أو عن طريق الاتصال المرئي. كما حضر السيدان مراقبا الحسابات حضوراً فعلياً.

ثم اقترح السيد رئيس الاجتماع تعيين كل من:

الأستاذة/ مهـــا سعيـــد الشـاهـــد	أمين سر الجمعيـة
الأستـاذ/ عمرو يوسف حسن الجنايني	جامع أصـــوات
الأستـاذ/ محمـــد سعيـد سلطـــــان	جامع أصـــوات

وقد وافقت الجمعية العامة العادية بالإجماع على هذا التعيين.

ثم طلب سيادته من السيدين مراقبي الحسابات مراجعة نسبة حضور السادة المساهمين للاجتماع. وأعلن السيد الأستاذ/ كامل مجدي صالح أنه قد حضر الاجتماع عدد (٦٨٧,٤٦٦,٤٨٢) سهم بالأصالة يمثل ٤٦,٥٢ % من رأس مال البنك.

وبهذا أعلن مراقبا الحسابات توافر النصاب القانوني لصحة الاجتماع.

وقبل البدء في بنود جدول الأعمال، أحاط السيد رئيس مجلس الإدارة السادة المساهمين بورود موافقة البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠٢١ على تعديل المادتين السادسة والسابعة من النظام الأساسي للبنك للسير في الإجراءات الخاصة بزيادة رأس المال تمويلاً من الاحتياطي وتوزيع الأسهم المجانية الناتجة عن الزيادة على السادة

المساهمين بواقع سهم لكل ثلاثة أسهم والذي أقرته الجمعية العامة العادية في ١٥ مارس ٢٠٢٠. ووجه سيادته الشكر للبنك المركزي، وأكد للمساهمين بأن البنك سيسعى للانتهاء من إجراءات تلك الزيادة في أقرب فرصة مشيراً إلى أن هذه الموافقة تجيب على عدد من أسئلة واستفسارات السادة المساهمين التي وردت لإدارة البنك بخصوص هذا الموضوع.

ثم شرح سيادته الإجراءات التي ستتبع أثناء الاجتماع حيث سيتم تلاوة كل بند ومناقشته ثم منح برهة من الوقت للسادة المساهمين للتصويت على البند إذا لم يتم ذلك من قبل عن طريق المنصة الالكترونية، أو لمن يريد من السادة المساهمين تعديل التصويت سواء بالقبول أو الرفض أو الامتناع عن التصويت. ثم شرع سيادته في بنود جدول الأعمال على النحو التالي:

البند الأول

(أ) النظر في تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١

أشار سيادته في البداية إلى أن تقرير مجلس الإدارة السنوي الذي يتشرف بتقديمه إلى السادة المساهمين قد تم عرضه في المواعيد المقررة لذلك عن طريق المنصة الالكترونية، وموقع البنك الالكتروني، وأتيح بالإدارة المعنية لاطلاع السادة المساهمين.

وأوضح سيادته بأن التقرير يسلط الضوء على نشاط البنك لعام ٢٠٢٠، ونتائجه المالية القوية التي حققها خلال العام على الرغم من التحديات والصعوبات التي حملها العام بين طياته، حيث اتسم عام ٢٠٢٠ بالعديد من التغيرات على الصعيدين المحلي والعالمي على خلفية انتشار (فيروس كوفيد -١٩) وهي التداعيات التي انعكست على تباطؤ الاقتصاد العالمي ومعدلات النمو، واثرت سلباً على مختلف القطاعات الاقتصادية والشركات والمؤسسات المالية في شتى أنحاء العام.

وخلال ذلك، سارع البنك بتفعيل خطط ضمان استمرارية الأعمال والمرونة المؤسسية وإدارة الأزمات التي يتبناها، سعيًا إلى الحد من تداعياتها على الأنشطة التشغيلية والخدمات المُقَدَمة للعُملاء، فضلاً عن الحفاظ على صحة وسلامة العاملين والعملاء وجميع الأطراف ذات الصلة.

البنك المركزي

وفي إطار برامجه الداعمة، قام البنك المركزي المِصري بخفض سعر العائد على التمويل الممنوح ضمن مُبادرة حزم تحفيزية لبعض القطاعات مثل قطاعات السياحة والصناعة والزراعة مع تعويض البنوك المُشاركة بفارق سعر العائد.

كذلك أطلق البنك المركزي المِصري مُبادرة لتأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعُملاء من الأفراد والشركات لمُدة ستة أشهر تضمنت إرجاء سداد أقساط القروض المُستحقة والفوائد حتى ١٦ سبتمبر ٢٠٢٠.

كما أصدر البنك المركزي قرارًا بإلغاء جميع الرسوم والعُمولات على المدفوعات الرقمية المحلية والتحويلات، وكذلك إلغاء الرسوم على عمليات السحب النقدي من ماكينات الصراف الآلي للبطاقات غير التابعة لشبكة الصراف الآلي بهدف تجنب التعامل المُباشر مع العُملاء، والتركيز على تعزيز الشمول المالي والتحول إلى منظومة اقتصادية غير نقدية. وقام البنك المركزي بتمديد العمل بتلك المُبادرة التي تفيد بإلغاء بعض الرسوم والعمولات إلى ديسمبر ٢٠٢٠، ثم إعادة تمديدها مرة أخرى حتى يونيو ٢٠٢١.

كما قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركـــــزي المِصـري على مدى العام تخفيض أسعار العائد الأساسية بمقدار ٤٠٠ نقطة أساس كإجراء استثنائي.

البنك

واصل البنك التجاري الدولي تطبيق استراتيجية النمو التي تبناها على مدار السنوات القليلة الماضية، والتي تتمثل أبرز محاورها في تعزيز خدمة العُملاء وتقديم كل ما هو جديد مُبتَكَر لتلبية احتياجاتهم المُتنوعة، مع مواصلة الحفاظ على مركز البنك الريادي في القطاع المصرفي.

واصل البنك تطوير بنيته الرقمية في إطار جهوده المُستمرة لتعزيز مُبادرات الشمول المالي وتحسين تجربة العُملاء، والحفاظ على مُستوى الكفاءة التشغيلية والتوظيف الأمثل للموارد المُختلفة، ويأتي ذلك في ضمن استراتيجية التحول الرقمي التي يتبناها البنك، والتي تهدف إلى تلبية مُختَلَف احتياجات العُملاء من خلال القنوات الرقمية وتخفيف الضغط على شبكة الفروع.

وعلاوةً على ذلك، نجح البنك في الحفاظ على مرتبة الصدارة بامتلاك أكبر شبكة ماكينات صراف آلي على مُستوى بنوك القطاع الخاص، واحتلال المرتبة الثالثة على مستوى القِطاع المصرفي في ضوء قيامُه بزيادة شبكة ماكينات الصراف الآلي الخاصة به بنسبة ١١% مُقارنةً بالعام الماضي ليصل إجمالي ماكينات الصراف الآلي التابعة إلى البنك إلى ١,١٢١ ماكينة صراف آلي بنهاية العام، قامت بتنفيذ ما يزيد على ٦٠ مليون عملية خلال عام ٢٠٢٠.

مع زيادة الاعتماد على المنصات الرقمية خلال انتشار (فيروس كوفيد-١٩)، ارتفع عدد المُشتركين في الخدمات المصرفية عبر الإنترنت بنسبة ٣٥٪ مُقارنةً بالعام الماضي ليصِل إلى ٨٠٢ ألف. كما قام البنك خلال العام بإضافة خدمة التسجيل الإلكتروني الذاتي للعُملاء الحاليين لتمكينهم من الاشتراك في الخدمات المصرفية عبر تطبيق الهاتف المحمول أو من خلال تطبيق الهاتف المحمول أو خدمة الإنترنت البنكية. وساهمت قنوات الخدمات الإلكترونية في ترشيد التكاليف الإجمالية بواقع ٩٤٦,٥ مليون جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٠.

إقليمياً

وعلى الصعيد الإقليمي، قد توجهت أنظار البنك التِجاري الدولي للتوسع بأعماله في أسواق شرق إفريقيا لتعظيم الاستفادة من المُقومات الاستثمارية الجذّابة التي تحظى بها، ويتمثل ذلك في اتمام الاستحواذ خلال شهر أبريل ٢٠٢٠ على حصة ٥١% في أحد البنوك الكينية، والذي تغير اسمه إلى (Mayfair CIB Limited Bank).

العاملين

إجمالي فريق العمل في البنك التجاري الدولي ٧،٠٧١ موظفًا بنهاية عام ٢٠٢٠، حيث مثلت أجيال الشباب من مواليد (١٩٨٢ – ٢٠٠٠) نسبة ٧٥% من هذا العدد، وبلغت نسبة مُشاركة المرأة ٣٠%، وهي من أعلى النسب في المؤسسات المالية. والعاملون يمثلون أهم ميزة تنافسية لدى البنك ويحرص باستمرار على تحفيزها وتنمية مهاراتها.

مؤشرات مالية

بلغت محفظة القروض ١٣٧ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٠، بنسبة نمو ٤% عن العام السابق برغم كل التحديات. وتأتي هذه الزيادة في ضوء الأهداف الاستراتيجية للبنك فيما يتعلق بالمُحافظة على جودة الأصول وتعظيم مؤشرات الربحية. واهتم البنك بتنمية الودائع خلال العام، حيث نجح في إضافة ٣٧ مليار جنيه صورة ودائع جديدة ليبلغ الإجمالي ٣٤١ مليار جنيه بنسبة نمو ١٢% خلال عام ٢٠٢٠.

سجّل البنك صافي أرباح مُجمعة بقيمة ١٠,٢ مليار جنيه وذلك بانخفاض نسبته ١٣% عن السنة السابقة، وذلك في ظل الظروف الحالية وأيضاً الحاجة إلى زيادة المخصصات لنتحوط مما قد يصيب محفظة الائتمان بالبنك. بينما بلغ صافي الأرباح المُستقلة ١٠,٣ مليار جنيه بانخفاض بنفس النسبة. كما سجلت الإيرادات المُستقلة مُعَدل نمو نسبته ١٢% لتسجل ٢٥,٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٠، فيما بلغ صافي الدخل من العائد ٢٥,١ مليار جنيه بزيادة نسبتها ١٦% خلال نفس الفترة.

كما تَمَكّن البنك من الحفاظ على الكفاءة التشغيلية لكافة أعماله خلال عام ٢٠٢٠ على الرغم من التكاليف الإضافية المُتَعلقة بمواجهة أزمة (كوفيد – ١٩) وآليات مواصلة العمل من المنزل، حيث بلغت نسبة التكلفة إلى الدخل ٢٠,٧% مقابل ٢١,٦% خلال عام ٢٠١٩.

ونجح البنك في الحفاظ على قوة مُعدل كفاية رأس المال (CAR)، حيث سجل ٣١,٤% بنهاية عام ٢٠٢٠ متجاوزًا بذلك الحد الأدنى المقرر من البنك المركزي.

توزيعات الأرباح

في ضوء استمرار آثار جائحة كورونا، قرّر البنك المركزي المِصري بتاريخ ١١ يناير ٢٠٢١ عدم السماح للبنوك الخاضعة لإشرافه بإجراء توزيعات نقدية من أرباح و/أو الأرباح المُحتجزة القابلة للتوزيع على المُساهمين، وذلك تدعيمًا للقاعدة الرأسمالية للبنوك لمواجهة المخاطر المُحتملة نتيجة استمرار أزمة انتشار (فيروس كوفيد-١٩). بينما سمح بإجراء توزيعات للعاملين، وكذلك صرف مُكافأة مجلِس الإدارة عن العام المالي ٢٠٢٠. لذا المقترح المعروض على الجمعية في بند تالٍ بتوزيع أسهم مجانية. وقد حصلنا أمس على موافقة البنك المركزي على استكمال إجراءات زيادة رأس المال (الزيادة المجانية التي أقرتها الجمعية العامة في مارس ٢٠٢٠).

مجلس الادارة:

خلال عام ٢٠٢٠، شهد تشكيل مجلِس إدارة البنك عدد من التعديلات، بخروج عدد من الأعضاء غير التنفيذيين الذين انتهت مدتهم وانضمام أعضاء جدد.

وفى ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٠ في ضوء ما قرره مجلس إدارة البنك المركزي المصري قَرّر السيد/ هشام عز العرب ترك منصبه كرئيس مجلِس الإدارة والعُضو المُنتدب وتَقَدَم باستقالته من عُضوية مَجلِس الإدارة. وقَرّر مجلِس الإدارة بالإجماع تعيين السيد/ شريف سمير سامي، رئيس لجنتي المُراجعة، والحوكمة والترشيحات، كرئيس غير تنفيذي لمجلِس إدارة البنك التجاري الدولي وذلك بعد الحصول على موافقة البنك المركزي المِصري.

وتلى ذلك عقد مجموعة من الاجتماعات مع مسؤولي التفتيش بالبنك المركزي بحضور رئيس مجلِس الإدارة غير التنفيذي وفريق الإدارة التنفيذية، بهدف استعراض النتائج الرئيسية للفحص المحدود الذي أجراه البنك المركزي. وقد أولى مجلِس الإدارة اهتمامًا كبيرًا لهذا الملف، كما عكف فريق الإدارة التنفيذية على دراسة وتقييم نتائج الفحص المُشار إليه بعناية شديدة لتحديد تأثيرها على البنك. وتنفيذًا لتكليفات مجلِس الإدارة، قامت الإدارة التنفيذية بالبنك التِجاري الدولي بمُراجعة نتائج الفحص المحدود وإعداد خطة للإجراءات التصحيحية المُقترحة وتقديمها للبنك المركزي، وهو الأمر الذي تطلب المزيد من الوقت لاستكمال عملية المُراجعة بصورة مُرضية وتقييم الأثر المالي المُتَرَتِب عليها والتي تُمكنها من إعداد القوائم المالية للرُبع الثالث من عام ٢٠٢٠ ونشرها.

وبالإضافة إلى ذلك، قامت لجنة المُراجعة بالبنك طبقًا لتوجيهات مجلِس الإدارة، بالتعاقُد مع مؤسسة مهنية دولية مُستقلة لإجراء تقييم تفصيلي لأنظمة الرقابة الداخلية والحوكمة وعمليات الإقراض بهدف تعزيز بيئة الالتزام الرقابي وأنظمة الرقابة الداخلية بالبنك، وذلك ضمن ثقافة نظام الحوكمة الذي يتبناه البنك والتزامه المُستمر بتحسين إدارة المخاطر. وقد بدأت المؤسسة عملها في مطلع يناير وقاربت على الانتهاء من تقريرها وستناقشه مع مجلس الإدارة.

الاستدامة والخدمات المصرفية المسئولة

يُواصل البنك دوره في تقديم نموذج مُشَرِف في تأصيل مبادئ الخدمات المصرفية المسئولة، وذلك من خلال الاهتمام بدعم ملفات الشمول المالي، ومحو الأمية، وتمكين المرأة والشباب، وصولاً إلى تبني أفضل مُمارسات الاستدامة، والمسئولية المُجتمعية ومبادئ الحوكمة. كما يُكثف البنك التِجاري الدولي مساعيه لتحقيق السبق في التحول إلى أول مؤسسة مصرفية صديقة للبيئة في مصر.

شهد عام ٢٠٢٠ قيام البنك بوضع إطار جديد لحوكمة أنشطة الاستدامة والذي قام بموجبه بتأسيس إدارة جديدة للتمويل المُستدام. وقد أصبح البنك بذلك أول بنك مِصري يتخذ تلك الخطوة. وتقديرًا لجهوده، تم اختيار البنك التِجاري الدولي لتمثيل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المجلِس المصرفي للمُبادرة المالية التابعة لبرنامج الأُمم المُتحدة للبيئة (UNEP-FI).

مؤسسة البنك التِجاري الدولي

أنشأ البنك مؤسسة البنك التِجاري الدولي عام ٢٠١٠ والخاضعة لإشراف وزارة التضامُن الاجتماعي، ويوجه البنك لها جزء من الأرباح كل سنة. وتهدف المؤسسة إلى الارتقاء بمُستوى خدمات الرعاية الصحية للأطفال الأكثر احتياجًا في مِصر. وفي عام ٢٠٢٠، بلغ إجمالي ما تم إنفاقه خلال السنة ١٨٣ مليون جنيه مِصري لتمويل ٢٣ مشروع تخدم مئات الآلاف من الأطفال المِصريين في مُختلف مُحافظات الجمهورية.

التبرُعات

بلغت التبرُعات في عام ٢٠٢٠ إجمالي ١٢٦ مليون جنيه مصري، وهي موجهة لمواجهة الكوارث وشراء أجهزة كشف PCR وكذلك لبنك الطعام المصري ولصالح صندوق الاتحاد الافريقي لمواجهة الازمات وصندوق كينيا لمواجهة الازمات.

الجوائز التقديرية خلال عام ٢٠٢٠

حصل البنك التِجاري الدولي خلال عام ٢٠٢٠على جائزة أفضل بنك في الأسواق الناشئة على مستوى العالم من مؤسسة (جلوبال فاينانس) للمرة الثالثة خلال أربع سنوات فقط، بعد أن سبق وحصل على هذا اللقب من مؤسسة (يوروموني) خلال عام ٢٠١٧ ومن مؤسسة (جلوبال فاينانس) خلال عام ٢٠١٨. وهناك قائمة طويلة من الجوائز التي حصل عليها البنك متاحة في التقرير السنوي وعلى موقع البنك.

وأكد رئيس مجلس الإدارة على أن تلك الجوائز وسجل الأداء هو ليس نتاج مجهود سنة واحدة ولكن تراكم إنجازات سنوات سابقة، وأنه ينتهز الفرصة لتقديم الشكر للأستاذ/ هشام عز العرب وأعضاء مجلس الإدارة السابقين على مساهماتهم في هذا البناء والذي يعكس تراكم الخبرات والسمعة والاسم التجاري والذي نشأ عبر جهود قيادات البنك على مدى سنوات طويلة. كما قدم الشكر لكافة العاملين على ما قدموه للبنك.

القـــرار رقم (١)

أقرت الجمعية العامة بالموافقة بعدد (٥٢٧,٦٨٦,٦٤٠) سهم بما يمثل نسبة ٩٥,٤٧% من إجمالي الأسهم المصوتة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١.

البند الأول

(ب) تقرير الحوكمة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١

وتقرير مراقبي الحسابات عنه

أشار السيد رئيس المجلس إلى أن تقرير الحوكمة هو من متطلبات هيئة الرقابة المالية بحكم أن البنك شركة مساهمة مصرية مقيدة أسهمها في البورصة، وهو متاح على المواقع الالكترونية وفي الإدارة المعنية. ويتناول التقرير مختلف

الجهود في مجال الحوكمة، ولجان مجلس الإدارة، والتعديلات التي طرأت على المجلس. كما يتضمن التقرير أي مخالفات ارتبطت بفرض عقوبات أو جزاءات وقعت على البنك. ويقوم مراقبا الحسابات بمراجعته وإصدار رأياً بشأن مدى مطابقته لقواعد حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. والتقرير ورأى مراقبا الحسابات معروض على المساهمين للنظر في الموافقة عليه.

القـــرار رقم (٢)

أقرت الجمعية العامة بالموافقة بعدد (٥٢٨,١٣٤,٨٨٧) سهم بما يمثل نسبة ٩٥,٦١% من إجمالي الأسهم المصوتة على تقرير الحوكمة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١، وعلى تقرير مراقبي الحسابات ومطابقته لقواعد حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

البند الأول

(ج) أسئلة وطلبات مقدمة من المساهمين

أشار السيد رئيس مجلس الإدارة إلى أنه ورد من المساهمين عدد كبير من الأسئلة والطلبات الواردة من المساهمين خلال المدة القانونية، إلا أنه بالرغم من هذا العدد سيحرص على تناولها كلها، وذلك على النحو التالي:

بخصوص تطبيق قرار البنك المركزي بعدم السماح بإجراء توزيعات نقدية، أشار سيادته إلى حرص مجلس الإدارة على اتباع صحيح القوانين والتعليمات المنظمة للعمل المصرفي والتزامه بتنفيذ هذا القرار مع الحفاظ على حقوق كافة المساهمين، وأضاف أن هناك مقترح لتوزيع أسهم مجانية سيرد في بند تال في جدول أعمال الجمعية. وعن طلب أحد السادة المساهمين الاطلاع على التقرير التفصيلي لمراقبي الحسابات، أشار سيادته إلى أن تقرير مراقبا الحسابات ورأيهم من ضمن ما هو معروض على الجمعية العامة للمناقشة واشتمل التقرير على إيضاح متمم رقم (٤١) يبين الأحداث الهامة خلال عام ٢٠٢٠. أما بشأن ما ورد في تقرير مراقبي الحسابات عن مخالفة البنك وتكبده غرامة في صورة وديعة بمبلغ ٦٧ مليون دولار بدون عائد لدى البنك المركزي، أوضح سيادته ان المخالفة رصدها البنك المركزي، وقدمت الإدارة التماسا بهذا الشأن لاختلاف الرؤى ولكننا نحترم قرار البنك المركزي. وتم أيضاً اعداد خطة تصويبية لتعزيز الإجراءات الرقابية اللازمة فيما يتعلق بمخالفات البنك لبعض مواد اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. ورداً على الطلب الوارد الخاص بألا يسدد البنك ضريبة التوزيعات ولا تستقطع من المساهمين سنويا لمصلحة الضرائب، أشار سيادته إلى قانون ضريبة الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته ووجوب الالتزام بما نص عليه بشأن تحمل الشخص الطبيعي والمستفيد من تلك التوزيعات والأرباح لهذه الضريبة. وعن طلب أحد المساهمين بانتخاب أحد كبار المساهمين بمجلس الإدارة أكد سيادته على ان هناك مقعد بمجلس الإدارة لأحد المساهمين، وإمكانية ترشح من يرغب عند فتح الباب بنهاية مدة المجلس الحالي. كما أحيط المجلس علماً بشكر أحد المساهمين لرئيس المجلس على توليه المسؤولية خلال الفترة العصيبة السابقة، ورغبته في أن يتولى الرئاسة شخصية مصرفية دولية. وعن عدم تناسب معدل دوران الربحية مع زيادة رأس المال، أكد سيادته

للسائل بأن حقوق الملكية والمعدلات المرتبطة بها لا تتأثر سواء كانت زيادة رأسمال أو أرباح مرحلة. وفيما يتعلق بالإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والقيمة الاجمالية لما يتقاضاه العشرون أصحاب المكافآت والمرتبات الأكبر، أشار سيادته بأن المستندات المشار اليها تتاح للاطلاع وفقاً لما ينص عليه قانون الشركات ولائحته التنفيذية. وعن البند الخاص بالترخيص للأعضاء غير التنفيذيين بممارسة أعمال في شركات أخرى دون ذكر التفاصيل، أوضح سيادته بأن المادة (٩٥) من قانون الشركات تتطلب موافقة مجردة سواء لمهام حالية أو مستقبلية. كما أن قانون الشركات ينظم التعامل مع الجهات المرتبطة وعقود المعاوضة وعلى الجميع الالتزام به بدون الحاجة لأن يذكر ذلك. ورداً على سؤال أخر في نفس السياق عن مدى سماح وقت عضو مجلس إدارة البنك التجاري الدولي بالعمل المرخص، أفاد سيادته بأن العضو غير التنفيذي معنى بحضور اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه، وتدارس أوراقه وهو غير متفرغ كونه غير تنفيذي ولا يوجد أي مخالفة أو عرف أو ممارسة تنص على عكس ذلك.

ثم قام السيد رئيس المجلس بالرد على العشرين سؤال المقدمين من السيد المساهم عبد الله السقا والوارد له أيضاً طلب خاص سيتم عرضه على الجمعية لاحقاً ضمن جدول الأعمال أي أنه لم يتم حجبه كما ذكر سيادته في كتابه الوارد للبنك. واستفسر المساهم عن سبب منح جوائز تقديرية للبنك من مؤسسات دولية عديدة في وجود مخالفات جسيمة أكدها البنك المركزي. وردنا على هذا بأن الجهات الدولية هي أفضل من يجيب على السؤال، ونحن نرى في ذلك أكبر دليل على نجاح البنك وادارته. واستفسر السيد المساهم أيضاً عن العديد من الموضوعات والتي ذُكرت بالتفصيل في التقارير المعروضة على السادة المساهمين ومنها تقرير الحوكمة والذي تناول قرار البنك المركزي المؤرخ ٢٠ اكتوبر ٢٠٢٠ والجزاءات والعقوبات الأخرى، بالإضافة إلى عرض واف للنتائج المالية وتقرير مراقبي الحسابات. وعن أنواع ومسميات الجرائم المالية التي ذكرت في كتاب البنك المركزي، أشار السيد رئيس المجلس بأن توصيف المخالفة من سلطة البنك المركزي وفقا لما يتراءى له من تكييف ووصف المخالفة ونوعها، وله الحق دون معقب عليه في تحريك الدعوى الجنائية من عدمه. وأكد سيادته أن البنك المركزي هو الجهة الرقابية على أعمال البنك ويتم موافاته بالتقارير الدورية اللازمة وإبلاغه بما يتكشف من حالات تستوجب الإبلاغ وذلك رداً على سؤال السيد المساهم عن مدى التزام المسئولين الرئيسيين بإبلاغ البنك المركزي عن أي مخالفات جسيمة. ورداً على مدى وجود سياسة معتمدة بالبنك للإبلاغ عن المخالفات، أفاد رئيس مجلس الإدارة أنه بالفعل هناك سياسة مطبقة ويتم تشجيع العاملين وذوي العلاقة على الإبلاغ عما يتكشف لهم. وعن سؤال حول اتخاذ الإجراءات القانونية ضد أي من العاملين ثبت مسئوليته عن المخالفات، أكد رئيس مجلس الإدارة أنه يتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة وتطبيق لائحة الجزاءات المعتمدة على أي موظف مخالف في ضوء ما ينظمه قانون العمل، ويتم اعلام البنك المركزي بذلك. وأشار السيد المساهم أيضاً إلى قيام مجلس الإدارة بإثبات وقائع مخالفة للحقيقة بتقرير الحوكمة ومجلس الإدارة حيث لم يتم التنويه عن الدعاوى القضائية التي قام برفعها في السابق ضد أحد أعضاء مجلس الإدارة ومديرين رئيسين وفقا لما تقضي به المادة (٣٤) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية في البورصة المصرية الخاصة بالإفصاح عن معلومات جوهرية. ورداً على السؤال أوضح السيد رئيس المجلس بأن الشروط الواردة

بقواعد قيد وشطب الأوراق المالية لا تنطبق على الدعاوى المشار اليها. وقال رئيس مجلس الإدارة أنه بمناسبة الدعاوى القضائية المقامة من السيد المساهم وحكم بشأنها، فإنها كلها حتى تاريخه صدرت فيها أحكام لصالح البنك. وعن الاستفسار عن مدى ابراء ذمة رئيس مجلس الإدارة السابق وما حصل عليه من مكافآت، أجاب رئيس مجلس الإدارة أن ابراء الذمة وكذا المكافآت لأي عضو مجلس إدارة هو اختصاص للجمعية وتقر تلك الموضوعات في اجتماعها. وأضاف السيد رئيس المجلس رداً على التساؤل الخاص بدفاع قطاع الشئون القانونية بالبنك في الجنح التي قام المساهم برفعها ضد الرئيس السابق، أن تلك الدعاوى قد رفعت ضد سيادته عن نفسه وبصفته رئيس مجلس الإدارة السابق ورئيس الجمعية العامة وكلها تتعلق بأعمال البنك ومستنداته ومن ثم فالصفة القانونية للبنك قائمة في الحضور والدفاع عن البنك. ثم رداً على سؤال بشأن طلب تفسير مخصص الالتزامات العرضية قائلاً إنه مخصص تنص عليه معايير المحاسبة ويتعلق بالتسهيلات ائتمانية لخطابات ضمان أو الاعتمادات المستندية وما شابه. ورداً على سؤال السيد المساهم بشأن مخصص القضايا الذي تساءل سيادته عن أسباب تكوينه، أشار رئيس مجلس الإدارة إلى أن المخصصات تكون لمقابلة خسائر محتملة قد لا تتحقق وتعتمد على الحكم الذي تصدره المحكمة، وأضاف أن الرقم الظاهر في الميزانية في حدود ٥٢,٦ مليون جنيه هو رصيد المخصص والذي انخفض عن العام السابق. وفيما يتعلق بالأستاذ/ عمرو الجنايني واستفسار السيد المساهم عن مدى أحقيته في المرتبات والمكافأة المالية من البنك لانشغاله في اتحاد كرة القدم، أوضح السيد رئيس المجلس بأن السيد عمرو الجنايني يقوم بعمله والنتائج تظهرها القوائم المالية وتقرير مجلس الإدارة، وما يتقاضاه هو وفقاً لنظام الأجور والإثابة المطبق على كافة العاملين بالبنك، وهو لا يشغل منصب في مجلس الإدارة. وأكد السيد رئيس المجلس على مصداقية تقرير مجلس الإدارة بشأن ما يراه السيد المساهم مخالف للحقيقة من مساهمة القطاع المؤسسي في محفظة القروض بنسبة ٧٢% بعد ما ذكر من مخالفات جسيمة من البنك المركزي. حيث أوضح التقرير نمو محفظة القروض وتكوين مخصصات اضمحلال وفقاً لمعايير المحاسبة، وتم مراجعة ذلك من قبل مراقبي الحسابات. وعن تساؤل السيد المساهم الذي سبق أن رفضت الجمعية العامة السابقة مناقشته والمتعلق بالحفلة الغنائية التي أقامها البنك لتكريم العاملين، وتكلفتها العالية، أجاب رئيس مجلس الإدارة أن إقامة مثل تلك الفعاليات تصب في المقام الأول تهدف إلى تحفيز العاملين وتشجعهم على زيادة انتاجيتهم، والحفل المشار إليه كان لتكريم العاملين الذين أمضوا في خدمة هذا البنك ٣٥ سنة، وأن هذا تقليد معتاد من كبرى المؤسسات في مصر والعالم. أما عن التكلفة فهي ضمن مصروفات البنك الظاهرة بالقوائم المالية، وفيما يخص الإجراءات، فإن البنك وبصفة عامة لا يكشف عن تفصيلات تعاقداته على السلع والخدمات والمزايا الخاصة التي ينجح في الحصول عليها. وبشأن استفسار المساهم عن تأخير صدور تقرير الحكومة، رد رئيس مجلس الإدارة أن تقرير الحوكمة وتقرير مراقبا الحسابات بشأنه تم اتاحتهما على الجمعية العامة في المواعيد القانونية وفقاً للائحة التنفيذية لقانون الشركات. وتضمن التقرير كما سبق ذكره افصاحا عن المخالفات ونشر على الموقع الالكتروني للبنك وفي التقارير الدورية للبورصة المصرية. وعن السؤال الموجه للمسئول التنفيذي الرئيسي بشأن دور ومسئولية لجنة المراجعة، وإدارة التفتيش والمراجعة الداخلية بشأن تلك المخالفات، أشار سيادته إلى أن

الخطأ البشري وارد وقد يحدث تفسير غير سليم لبعض الضوابط التي يتم التعامل معها باهتمام وحزم كما سابق الرد على تساؤل سابق لأحد المساهمين. وعن السؤال المتعلق بعدم صحة اجراءات انعقاد الجمعية العامة العادية وغير العادية في مارس ٢٠٢٠ بشأن ارسال الدعوة بالبريد العادي، أكد سيادته من أن الإجراءات سليمة وتتوافق مع احكام القانون واللائحة التنفيذية. وفيما يخص الاستفسار عن مدى استخدام حصة العاملين في الأرباح في مصرف أخر غير ما فوضت به الجمعية العامة في مارس ٢٠٢٠، أجاب بأن مجلس الإدارة يلتزم بتطبيق الأسس والقواعد المنظمة لهذا الشأن ولم يتم الصرف في أوجه صرف أخرى لا تتعلق بالعاملين. وعن آخر سؤال للمساهم عن مشاركة السيد شريف سامي كعضو مجلس إدارة في محضر اجتماع الجمعية العامة في ١٥ مارس ٢٠٢٠ بالرغم من كونه آنذاك وفقاً للمساهم مرشح محتمل وفي ذلك مخالفة للقانون والواقع، طمأن سيادته السيد المساهم بأن إجراءات التعيين سليمة من الناحية القانونية حيث صدر قرار تعيينه في مجلس إدارة سابق على تاريخ الجمعية، وجرت مخاطبة البنك المركزي قبل تاريخ انعقاد الجمعية العامة للتأشير بهذا التعيين في سجلاته.

ثم تناول السيد رئيس المجلس الطلب الوارد لمجلس الإدارة من السيد عبد الله السقا المالك لعدد (١٧٢٥) سهم (بنسبة ٠,٠٠٠١٢% من رأسمال البنك) برغبته في عرض خطاب البنك المركزي بشأن قرار مجلس إدارة البنك المركزي الصادر في ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٠ وتقرير تفتيش البنك المركزي بالتفصيل والذي صدر على أساسه القرار وكافة المستندات المتوفرة لدى البنك والمتعلقة به وكافة الجزاءات الموقعة على البنك، واقتراحه تضمين جدول أعمال الجمعية أنه يريد رفع واثارة نزاعات تمس المصلحة العامة والمشتركة للبنك باسم جموع المساهمين وبمقتضى قرار من الجمعية العامة وفقاً للمادة ٥٥ مكرر من النظام الأساسي للبنك ضد المسئول التنفيذي الرئيسي وعضو مجلس إدارة البنك، وجميع المسئولين التنفيذيين بالبنك، وضد الرئيس السابق للبنك بغرض رفع دعوى المسئولية المدنية ضدهم بالإضافة إلى سحب الثقة منهم وعزلهم. حيث استعرض رئيس مجلس الإدارة ما هو معروض على المساهمين ضمن مرفقات الجمعية من رأي قانوني من الشئون القانونية بالبنك، وكذلك المستشار القانوني الخارجي الذي تم الاستعانة به، وتوصيتهما في هذا الشأن والذي جاء فيها ما يلي:

- أن نشر محتوى خطاب البنك المركزي المؤرخ ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٠ والمتضمن الإجراءات المتخذة حيال ما تكشف له في ضوء الفحص المحدود الذي أجراه هو أمر يختص به البنك المركزي وفقاً للمادة (١٤٤) من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي (القانون ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠).
- أن نشر محتوى تقرير تفتيش البنك المركزي يتعارض مع السرية المصرفية الواجب الالتزام بها وفقاً للمادة (١٤٠) من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي (القانون ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠).
- أن المادة (٤٢) مكرر "ز" من النظام الأساسي للبنك حددت من له حق إدراج بعض المسائل على جدول أعمال الجمعية العامة السنوية كما يلي: "(ز) كل ما يرى مجلس الإدارة أو الجهة الإدارية المختصة **أو المساهمون الذين يملكون ٥ % من رأس المال عرضه على الجمعية العامة.**" كما أكدت المادة ٦٣ (و) من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمادة (٢٠٦) من لائحته التنفيذية **حق المساهمين الذين يملكون ٥ % على الأقل** من أسهم الشركة ان يطلبوا إدراج بعض المسائل في جدول اعمال الجمعية العامة العادية.

علماً بأن الالتزام بما سبق لا يحرم المساهم من حقه في اقامة دعوي المسؤولية المدنية على أعضاء مجلس الإدارة ولا يحتاج المساهم لإذن أو موافقة سابقة من الجمعية العامة أو اتخاذ أي إجراء آخر وذلك كله على النحو الذي تبينه المادة (١٠٢) من قانون الشركات رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١.

وفي ضوء ما سبق، قررت الجمعية العامة ما يلي:

القـــرار رقم (٣)

أقرت الجمعية العامة بعدد (٥٢٨,٤٤٧,٣٨٧) سهم بما يمثل نسبة ٩٥,٦١% من إجمالي الأسهم المصوتة الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم الاستجابة لطلب المساهم السيد عبد الله السقا.

البند الثاني

تقرير مراقبا الحسابات عن القوائم المالية
عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١

قام السيد الأستاذ/ كامل مجدي صالح بتلاوة تقرير مراقبي حسابات البنك عن القوائم المالية المستقلة والمجمعة للبنك عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٠/١٢/٣١ مستهلاً التقرير بتهنئة السادة المساهمين وإدارة البنك. وأحاط سيادته السادة المساهمين بأنهما قاما بمراجعة القوائم المالية المستقلة والمجمعة للبنك التجاري الدولي – مصر والمتمثلة في الميزانية المستقلة والمجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وكذلك قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

وأشار سيادته إلى أن هذه القوائم المالية هي مسئولية إدارة البنك حيث أن إدارة البنك مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة والمجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقا لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري. بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨، وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة. وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مستقلة ومجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وخالياً من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ. كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

ثم عرض سيادته مسئولية مراقبا الحسابات مشيراً إلى إنها تنحصر في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة والمجمعة في ضوء مراجعتهما لها والذي تم وفقاً لمعايير المراجعة المصرية، وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير من مراقبي الحسابات الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة والمجمعة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

ثم أفاد سيادته بأنهما يريان أن أدلة المراجعة التي حصلوا عليها كافية ومناسبة وتعد مناسبة لإبداء رأيهما على القوائم المالية المستقلة والمجمعة. وتلا سيادته رأيهما فيما يلي:

الـــرأي:

أن القوائم المالية المستقلة والمجمعة تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المجمع للبنك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وعن أدائه المالي المجمع وتدفقاته النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك.

وأشار سيادته أيضاً إلى ما جاء بفقرة توجيه انتباه على النحو التالي:

ومع عدم اعتبار ذلك تحفظاً، نود أن نلفت الانتباه إلى إيضاح رقم (٤١) للقوائم المالية المستقلة والمجمعة والذي يوضح بشكل أكثر تفصيلاً ما أسفر عنه الفحص المحدود الذي أجراه البنك المركزي المصري والذي أصدر عنه تقريره للبنك خلال شهر نوفمبر ٢٠٢٠، وقد غطى التقرير المشار إليه عدد من النواحي منها حالات مخالفات لبعض مواد القوانين السارية وتعليمات البنك المركزي المصري. وقد قامت الإدارة باتخاذ إجراءات لتحديد وإثبات الأثر المترتب عما ورد بهذا التقرير على القوائم المالية وفقاً لتقديرات الإدارة. كما بين الايضاح أيضاً أن الإدارة قامت بتقديم خطة الإجراءات التصحيحية لتصويب ما أسفرت عنه نتائج الفحص المحدود المشار إليه والتي تضمنت إجراء فحص إضافي مستقل وتفصيلي لنظم الرقابة الداخلية بالبنك وبعض النظم الأخرى لتؤخذ نتائجه في الاعتبار.

ثم عرض سيادته تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى فيما يلي:

صدر قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ في خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٠ والذي ألغى القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣. ووفقاً لأحكام المادة الرابعة من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ التي سمحت بفترة توفيق الأوضاع للمخاطبين بأحكام القانون، فقد تبين وجود مخالفات لبعض مواد القوانين السارية وتعليمات البنك المركزي المصري وذلك كما ورد بتقارير البنك المركزي المصري (إيضاح ٤١). هذا وقد تم اعداد خطة الإجراءات التصويبية من قبل البنك لمعالجة الأمور الواردة بالتقارير المشار اليها وما يماثلها علماً بأنها ستمتد لفترة زمنية لاحقة لتاريخ إصدار القوائم المالية.

القـــرار رقم (٤)

بعد الاستماع إلى تقرير مراقبي الحسابات، أقرت الجمعية العامة بالموافقة بعدد (٥٥١,٦٦٥,٦٥٧) سهم بما يمثل نسبة ٩٩,٨١% من إجمالي الأسهم المصوتة على تقرير مراقبي حسابات البنك عن القوائم المالية المستقلة والمجمعة للبنك للعام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

البند الثالث
القوائم المالية المستقلة والمجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١

أشار السيد رئيس المجلس إلى أن القوائم المالية المستقلة والمجمعة تم نشرهما بجريدتي الأخبار والوطن، وتم إتاحتهما على موقع البنك، وكذلك المنصة الالكترونية وذلك لنظر السادة المساهمين بشأن المصادقة عليهما.

القـــرار رقم (٥)

صادقت الجمعية العامة على القوائم المالية المستقلة والمجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ بالموافقة بعدد (٥٥١,٦٦٥,٦٤٩) سهم بما يمثل نسبة ٩٩,٨١% من إجمالي الأسهم المصوتة.

البند الرابع
حساب توزيع الأرباح المقترح عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٢١

عرض السيد رئيس المجلس قائمة حساب توزيع الأرباح المقترح لعام ٢٠٢٠ والمعروضة على السادة المساهمين للقرار بشأنها مشيراً بأنها لم تتضمن هذا العام توزيعات نقدية للمساهمين وفقاً لتعليمات البنك المركزي بتاريخ ١١ يناير ٢٠٢١، إلا أن المقترح على السادة المساهمين توزيع أسهم مجانية على النحو الوارد بالمذكرة المعروضة، وكذلك طلب لزيادة رأس المال المصدر بعدد (١٢,٢٧١,٥٧٠) سهم إضافي والتي تمثل الأسهم الخاصة بالسنة الثانية عشرة من برنامج تحفيز وإثابة العاملين والمديرين بالبنك عن طريق "الوعد بالبيع"

القـــرار رقم (٦)

وافقت الجمعية العامة على حساب توزيع الأرباح المقترح أدناه عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١، ووافقت على تفويض مجلس الإدارة في وضع واعتماد قواعد توزيع حصة العاملين في الأرباح وذلك بعدد (٥٥٢,٣٦٨,١٤١) سهم بما يمثل نسبة ٩٩,٩٣% من إجمالي الأسهم المصوتة.

	(بالألف جنيه مصري)
صافي أرباح العام القابلة للتوزيع في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	١٠,٢٩٦,٠٧٠
توزع كالتالي:	
احتيـــاطي قـانـــوني	٥١٤,٩٣٩
احتيـــاطي عـــام	٨,٤٢٠,٤٧٩
حصـة العاملـين بالبنـــك	١,٠٢٩,٦٠٧
مكافـــأة أعضـاء مجلس الإدارة	٧٣,٦٤٣
مؤسسة البنك التجاري الدولـــي	١٥٤,٤٤١
صندوق دعم وتطوير الجهاز المصرفي	١٠٢,٩٦١

القـــرار رقم (٧)

وافقت الجمعية العامة بعدد (٥٥٢,٧٢٤,٠٤٦) سهم بما يمثل نسبة ٩٩,٩٩% من إجمالي الأسهم المصوتة على زيادة رأس المال المصدر بعدد (١٢,٢٧١,٥٧٠) سهم إضافي والتي تمثل الأسهم الخاصة بالسنة الثانية عشرة من برنامج تحفيز وإثابة العاملين والمديرين بالبنك عن طريق "الوعد بالبيع" والمعتمد من هيئة الرقابة المالية، ووفقاً للإفصاح الذي أقرته الهيئة العامة للرقابة المالية في ٨ مارس ٢٠٢١. على أن يتم السير في إجراءات الزيادة المذكورة بعد الحصول على موافقات الجهات الرقابية، والانتهاء من إجراءات الزيادة المجانية بواقع سهم لكل ثلاثة أسهم والتي وافق البنك المركزي على تعديل المادتين السادسة والسابعة الخاصة بها.

القـــرار رقم (٨)

وافقت الجمعية العامة بعدد (٥٥٢,٧٢٤,٠٥٧) سهم بما يمثل نسبة ٩٩,٩٩% من إجمالي الأسهم المصوتة على قرار التوزيع المجاني المقترح بإصدار مليار سهم للمساهمين تمويلاً من الاحتياطي العام بمبلغ ١٠ مليار جنيهاً مصرياً. على أن يتم السير في إجراءات الزيادة المذكورة بعد الحصول على موافقات الجهات الرقابية.

القـــرار رقم (٩)

وافقت الجمعية العامة بعدد (٥٥٢,٣٧٠,٥٤٦) سهم بما يمثل نسبة ٩٩,٩٩% من إجمالي الأسهم المصوتة على تفويض مجلس الإدارة في تعديل المادتين السادسة والسابعة من النظام الأساسي بما يعكس الزيادتين المذكورتين في رأس المال المصدر والمدفوع شريطة الحصول على موافقة البنك المركزي المصري.

القـــرار رقم (١٠)

وافقت الجمعية العامة بعدد (٥٥٢,٧٢٤,٠٤٦) سهم بما يمثل نسبة ٩٩,٩٩% من إجمالي الأسهم المصوتة على تفويض مجلس الإدارة في اتخاذ كافة الإجراءات المتعلقة بتنفيذ الزيادتين المذكورتين وله الحق في تفويض الغير في ذلك مع مراعاة قواعد القيد والشطب والإجراءات التنفيذية لها الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية.

القـــرار رقم (١١)

وافقت الجمعية العامة بعدد (٥٥٢,٧٢٤,٠٥٧) سهم بما يمثل نسبة ٩٩,٩٩% من إجمالي الأسهم المصوتة على تفويض السيد/ محي الدين التهامي إبراهيم، رئيس القطاع القانوني بالبنك، في التوقيع على عقود تعديل النظام الأساسي أمام الشهر العقاري المختص.

البند الخامس
التغييرات التي طرأت على تشكيل مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٠ وحتى تاريخ انعقاد الجمعية العامة

وجه السيد رئيس مجلس الإدارة عناية السادة المساهمين إلى التغييرات التي طرأت على تشكيل مجلس الإدارة منذ الجمعية العامة في مارس ٢٠٢٠ والمذكورة بالتفصيل في المذكرة المعروضة من حيث تاريخ الانضمام أو الاستقالة أو تغيير في صفة العضوية. وأشار سيادته إلى انضمام كل من السيد/ جاي-مايكل باسلو في أكتوبر ٢٠٢٠، والسيد طارق رشدي في مارس ٢٠٢١. ويتمتع كلاهما بخبرات متميزة يراها المجلس ستثري عمل البنك ومجلس الإدارة ولجانه التابعة. وكذلك انتهاء عضوية السيد/ هشام عز العرب كما سبق ذكره، وبعض الأعضاء الأخرين لانتهاء مدة عضويتهم على مدار ست سنوات. وتوجه سيادته بالشكر للأعضاء السابقين على مساهمتهم، ومتمنياً للأعضاء الجدد التوفيق. وطلب سيادته من السادة المساهمين اعتماد التغييرات التي طرأت على تشكيل مجلس الإدارة مشيراً إلى التشكيل الحالي لمجلس الإدارة كما هو وارد بالمذكرة المعروضة.

القـــرار رقم (١٢)

صادقت الجمعية العامة بعدد (٥٠٤,٧٩٦,٣٥٨) سهم بما يمثل نسبة ٩١,٣٣% من إجمالي الأسهم المصوتة على التغييرات التي طرأت على تشكيل مجلس الإدارة منذ الجمعية العامة في مارس ٢٠٢٠ والمبين تفاصيلها في المذكرة المعروضة.

البند السادس
إبراء ذمة السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة الماليـة المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١

عرض السيد رئيس المجلس البند الخاص بإبراء ذمة السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

القـــرار رقم (١٣)

وافقت الجمعية العامة بعدد (٥٣٤,٢٢٩,٩٩٧) سهم بما يمثل نسبة ٩٦,٦٥% من إجمالي الأسهم المصوتة على إبراء ذمة السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وإخلاء مسئوليتهم عن كل ما يتعلق بإدارتهم خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

البند السابع
تحديد قيمة بدلات ومكافآت السادة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين للعام المالي ٢٠٢١

عرض السيد رئيس المجلس البند المتعلق بتحديد بدلات أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين لعضوية المجلس ولجانه مشيراً إلى أنه لم يتغير منذ أكثر من عشر سنوات ويتضمن اقتراح الإبقاء على بدل حضور المجلس كنظيره في الأعوام السابقة وهو ٧٥ ألف جنيه سنوياً، وكذلك الإبقاء على بدل حضور لجنة المراجعة المنبثقة بواقع ٦٠ ألف جنيه للعضو سنوياً و٧٢ ألف جنيه سنوياً لرئيس اللجنة، مع المساواة في تطبيق ذلك على لكافة اللجان. ونظراً لوجود رئيس غير تنفيذي للمجلس وهو أمر مستجد لم يحدث في البنك منذ سنوات عديدة، فالمقترح تحديد مكافأة له

بمبلغ صافي قدره ٤٠ ألف جنيه مصري شهرياً. وأوضح سيادته بأن الأمر معروض على الجمعية للنظر فيه واعتماد سريانه اعتباراً من أول يناير ٢٠٢١.

القـــرار رقم (١٤)

وافقت الجمعية العامة بعدد (٥٤٧,٤٨٦,٢٧٤) سهم بما يمثل نسبة ٩٩,٠٥% من إجمالي الأسهم المصوتة على تحديد بدلات ومكافآت السادة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين للسنة المالية ٢٠٢١ على النحو التالي:

- بدل حضور لكل عضو بمبلغ صافي قدره ٧٥ ألف جنيه مصري سنوياً.
- بدل حضور لجان مجلس الإدارة بمبلغ صافي قدره ٦٠ ألف جنيه مصري لكل عضو سنوياً، ومبلغ صافي قدره ٧٢ ألف جنيه مصري لرئيس اللجنة سنوياً.
- مكافأة لرئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي بمبلغ صافي قدره ٤٠ ألف جنيه مصري شهرياً.

البند الثامن
تعيين السادة مراقبي حسابات البنك وتحديد أتعابهما عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١

قدم السيد رئيس المجلس مقترح لجنة المراجعة والذي أيده مجلس الإدارة للعرض على الجمعية العامة فيما يتعلق بتعيين **السيد الأستاذ/ فريد سمير فريد** – الشريك بمكتب "ديلويت - صالح وبرسوم وعبد العزيـز - محاسبون قانونيـون ومراجعـــون"، **والسيد الأستاذ/ تامر صلاح الدين عبد التواب رشدي** - الشريك بمكتب "برايس وتر هاوس كوبرز - عز الدين ودياب وشركاهم - محاسبون قانونيون" كمراقبي حسابات البنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وتحديد الأتعاب السنوية لكل منهما بمبلغ قدره ٢,٨٧٠ ألف جنيه مصريا (بخلاف الضرائب).

القـــرار رقم (١٥)

وافقت الجمعية العامة بعدد (٥٢٩,٨٣٢,٦٣٧) سهم بما يمثل نسبة ٩٥,٩٢% من إجمالي الأسهم المصوتة على تعيين **السيد الأستاذ/ فريد سمير فريد** – الشريك بمكتب "ديلويت - صالح وبرسوم وعبد العزيـز - محاسبون قانونيـون ومراجعـــون"، **والسيد الأستاذ/ تامر صلاح الدين عبد التواب رشدي** - الشريك بمكتب "برايس وتر هاوس كوبرز - عز الدين ودياب وشركاهم - محاسبون قانونيون" كمراقبي حسابات البنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، ووافقت الجمعية على تحديد الأتعاب السنوية لكل منهما بمبلغ قدره ٢,٨٧٠ ألف جنيه مصريا (بخلاف الضرائب) لمراجعة وإصدار تقارير المراجعة ربع السنوية والسنوية للقوائم المالية والمراكز المالية المستقلة والمجمعة والتقارير المتطلبة من البنك المركزي المصري وهيئة الرقابة المالية.

البند التاسع
الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع خلال عام ٢٠٢١

إعمالاً لما ورد بالمادة ١٠١ من قانون الشـــركات رقم ١٥٩ لســـنة ١٩٨١، عرض الســـيد رئيس المجلس على الجمعية العامة النظر في الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع خلال عام ٢٠٢١ بما يجاوز قيمته ألف جنيه مصري، واعتماد المبالغ التي قام مجلس الإدارة بالتبرع بها خلال ٢٠٢٠ والبالغ اجماليها ١٢٦,٤ مليون جنيه مصـــري والتي تمثلت في تبرعات لمواجهة الكوارث والأزمات خاصـة التي فرضـها تداعيات جائحة كورونا كما تم تناوله في التقرير السنوي لمجلس الإدارة.

القـــرار رقم (١٦)

وافقت الجمعية العامة بعدد (٥٢٢,٧٣٣,٦٤٧) سهم بما يمثل نسبة ٩٤,٥٧% من إجمالي الأسهم المصوتة على الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع خلال عام ٢٠٢١ بما يجاوز قيمته ألف جنيه مصري، واعتمدت الجمعية العامة المبالغ التي قام مجلس الإدارة بالتبرع بها خلال ٢٠٢٠.

البند العاشر
الترخيص للسادة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بالقيام بأعمال فنية وإدارية أخرى

إعمالاً لنص المادة (٩٥) من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ عرض السيد رئيس المجلس على السادة المساهمين النظر في الترخيص للسادة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بصفة دائمة بالقيام بأي عمل فني أو إداري بأية صورة كانت في أي شركة مساهمة أخرى.

القـــرار رقم (١٧)

وافقت الجمعية العامة بعدد (٥٥١,٥١٥,٤٨٩) سهم بما يمثل نسبة ٩٩,٧٨% من إجمالي الأسهم المصوتة على الترخيص للسادة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بصفة دائمة بالقيام بأي عمل فني أو إداري بأية صورة كانت في أي شركة مساهمة أخرى.

وبعد ختام مداولة بنود جدول أعمال الجمعية العامة، طلبت د. أماني أبو زيد، عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي، الكلمة ووجهت الحديث إلى الجمعية العامة قائلة: " يسر مجلس الإدارة بالبنك التجاري الدولي التقدم بوافر وعظيم الامتنان للسيد رئس مجلس الإدارة السابق، السيد هشام عز العرب لقيادته الرائعة للبنك التجاري الدولي وتقديراً لما بذله من جهد وتفانى واخلاص وامانه في العمل مما كان له عظيم الأثر في رفعة وازدهار البنك التجاري الدولي في السوق المصرفية الوطنية والافريقية والعالمية. وفى هذا الصدد نكرر شكرنا ايضا على تقديره للظروف والاحداث الماضية وترك منصبه لاستبيان الحقائق في حيادية وشفافية ومصداقيه والتي اثبتت نزاهته ونؤكد ان مصرفنا لم ولن يتوانى في تصحيح وتصويب اي ملاحظات للبنك المركزي على نظام العمل بالبنك."

وبهذه العبارات انتهت أعمال الجمعية العامة العادية الساعة الرابعة عصر ذات اليوم.

رئيس مجلس الإدارة
شريف سمير محمود حامد

أمين سر الجمعية
مها سعيد الشاهد